الإعمار والإسكان تدعو الشركات العالمية الدخول للبلاد.. والاقتصادية النيابية تنتقد عمل الوزارة

بغداد /المدى

دعت وزارة الإعمار والإسكان الشركات العربية والعالمية المتخصصة بالمجال العمراني للدخول إلى السوق العراقية، فيما أكدت وضع معايير لتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية "العملاقة".

في الوقت نفسه انتقد عضو اللجنة الاقتصادية النيابية حسين المرعبي أداء وزارة الإعمار والإسكان.

وقال وزير الإعمار والإسكان محمد الدراجي في بيان صحفي على هامش مشاركته في أعمال المنتدى الحضري السادس المنعقد حالياً في مدينة نابولي الإيطالية إن "الوزارة عرضت عدداً من المشاريع والفرص الاستثمارية في مجال الإعمار والبنى التحتية على الشركات الاستثمارية لجذبها"، لافتاً إلى أن "العراق لديه سوق كبيرة وواعدة في هذا المجال".

وأضاف الدراجي أن "الوزارة وضعت معايير لتسهيل دخول الشركات العالمية المتخصصة إلى السوق العراقية عن طريق الاستثمار وعقد شراكات معها باعتماد معايير محددة من اجل وضع إستراتيجية شاملة لإقامة مشاريع عملاقة"، داعياً الشركات العالمية إلى "الاستثمار وإقامة المشاريع والمساهمة الفاعلة في إعادة إعمار العراق".

وأشار الدراجي إلى أن "المشاريع الإستراتيجية يمكن أن تحل أزمة السكن وتجاوز مشكلة العشوائيات، إضافة إلى إمكانية الاطلاع على التجارب الدولية في هذا المجال وإجراء شراكات بين شركات الوزارة والشركات العالمية المتخصصة من اجل النهوض بواقع شركات الوزارة وجعلها أكثر قدرة وإمكانية وفعالية ومواكبة للتطورات العالمية الحديثة".

وتملك وزارة الإعمار والإسكان تسع شركات وهي من الشركات التي تمول نفسها ذاتيا، وقد تدهورت أوضاعها خاصة بعد عام ٢٠٠٣ بسبب أعمال السلب والنهب الذي أصابها حينذاك، إضافة قدم آلياتها ومكائنها التي أصبحت لا تواكب التطور الموجود في دول العالم، والشركات التابعة لوزارة الإعمار هي شركة الفاو، والمنصور، والسلام، وسعد، والفاروق، والرشيد وحمورابي، والمعتصم، وآشور.

إلى ذلك انتقد عضو اللجنة الاقتصادية النيابية حسين المرعبي أداء وزارة الإعمار والإسكان في تشيدها للطرق والمجسرات دون وضع دراسة مسبقة لها.

وقال المرعبي بحسب[أين] انه"لاتوجد هناك خطط بمستوى الطموح لمعالجة الزحامات المرورية التي تشهدها شوارع البلاد نتيجة كثرة المركبات"، مشيرا إلى أن" الوزارات المعنية غير موفقة بأداء عملها فضلا عن التأخير في إنشائها للمجسرات".

وأضاف إن" وزارة الإعمار والإسكان تحتوي على فساد مالي وأداري كبيرين "على حد قوله.

ويرى مراقبون للشأن العراقي أن وزارة الإعمار والإسكان غير موفقة بأداء عملها في إنشائها للطرق والجسور دون وضع خطط مسبقة لذلك.

وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، تضمن ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً في العالم تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

و يذكر أن مجلس الوزراء وافق في كانون الثاني من عام ٢٠١٠، على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ التي تقدم بها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق والعمل بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية الواردة في الإستراتيجية، بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق في آب من العام ٢٠٠٧.

برلماني يحذر من تعرض الاقتصاد الوطني لانتكاسة كبيرة

بغداد /المدى

حذر رئيس اللجنة الاقتصادية أحمد العلواني، من احتمال تعرض الاقتصاد الوطني "لانتكاسة كبيرة" في حال حصول أي هزة في أسعار النفط العالمية، نتيجة الاعتماد الكلي على النفط، وسيكون الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حلماً بعيد المنال.

وقال العلواني بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء): إن شرط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية هي التكامل الاقتصادي الذي يعتمد على تعدد مصادر الاقتصاد المدرة للدخل، مبيناً: أن اقتصاد العراق ريعي أحادي الجانب وغير واضح المعالم.

وأشار إلى: أن العراق يعتمد بنسبة ٩٥٪ على واردات النفط في بناء الموازنة العالمة للدولة، كما يخصص (٧٪)من الموازنة العامة للموازنة التشغيلية وترك ٣٠٪ للموازنة الاستثمارية هو إجراء غير صائب ويدهور اقتصاد البلد.

وأكد العلواني: أن اقتصاد العراق يحتاج إلى تشريعات للقوانين المهمة التي لم يصوت عليها لحد الآن كما يحتاج إلى ميزان تجاري قوي وميزان رأس المال وحوكمة اقتصادية قوية تمكن العراق من الانضمام إلى المنظمة بدون أي مشاكل تكلف العراق كثير إذا انظم بدون هذه المقومات.

وأوضح: يجب تشريع قوانين مهمة للحفاظ على الإنتاج المحلي وحماية المستهلك العراقي لمواجه التحديات والدخول للمنظمة بقوى وإصرار، مؤكداً، أن منظمة التجارة العالمية ستقدم جميع التسهيلات للبلد المنضم إليها، لكن بشرط وجود تكامل اقتصادي للبلد.

المثنى تسحب خمس إجازات استثمارية

السماوة / المدى

قررت هيئة استثمار المثنى سحب (٥) إجازات استثمارية ممنوحة لعدد من الشركات لإخلالها بكافة تعهداتها المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦)المعدل، بسبب الإخلال بشروط العقود.

وقال مدير إعلام الهيئة علي الشمري: تم سحب خمس إجازات استثمار ممنوحة لشركات مختلفة منها ثلاث إجازات لشركة كونكرتيك الاسترالية المساهمة ذات الأرقام (٢٢، ٢٥، ٢٦) لإنشاء مشاريع مختلفة، وإجازة الاستثمار رقم (٤٥) الممنوحة لشركة ماك أوبتك ووادي النيل لإنشاء معمل سمنت الرافدين.

وتابع: إضافة إلى الإجازة المرقمة (٦٠) الممنوحة لشركة شمس الخلد للتجارة العامة والخدمات النفطية بسبب إخلال الشركات بالشروط المبرمة معهم ولمضي المدة القانونية المقررة للمباشرة ولعدم الجدية الفعلية لإكمال المستمسكات المطلوبة للمشروع، ما أدى إلى تلكؤ تنفيذ المشاريع في المحافظة.

وأضاف: تم اتخاذ عدد من الإجراءات قبل قرار سحب الإجازات وفقاً لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته والتي تقضي بإنذار الشركة أو المستثمر لدى إخلاله بالشروط المنصوص عليها في القانون.

ويأتي هذا ضمن جهود الهيئة لممارسة دورها الرقابي على الشركات والمستثمرين حول تنفيذ المشاريع الاستثمارية في محافظة المثنى وفق الإجازات الممنوحة لها.

يشار إلى إن هيئة استثمار المثنى تتابع جميع الأعمال والمشاريع وتنفيذها حسب الإجازات الممنوحة للشركات والمستثمرين وقد اتخذت عدداً من القرارات السابقة سحبت بموجبها الإجازات الممنوحة للشركات والمستثمرين المتلكئين وغير الجادين في تنفيذ المشاريع.

برلين تعتزم دعوة بغداد للمشاركة في مؤتمر استثماري

بغداد /المدى

أعلن نائب السفير الألماني في بغداد أليكساندر شونفيلدر أن بلاده ستدعو العراق للمشاركة في مؤتمر استثماري ستعقده خلال الأشهر المقبلة.وذكر بيان أصدرته رئاسة الجمهورية في بيان صحفي أن " العاني استقبل شونفيلدر في مكتبه أمس وبحث معه العلاقات الثنائية بين البلدين".

وأضاف أن" العاني أكد حرص العراق على تطوير العلاقات الثنائية مع ألمانيا في المجالات كافة، لاسيما في الجوانب الاقتصادية والتجارية، وأهمية تطوير آفاق التعاون بين البلدين وتبادل الخبرات بما يسهم في تحقيق المصالح المشتركة للشعبين الصديقين".

وأشار البيان إلى أن " شونفيلدر جدد رغبة بلاده بتطوير العلاقات الثنائية مع العراق لما يحتله من مكانة هامة وبارزة في المنطقة، لافتا إلى أن العراق بإمكانه أن يلعب دورا هاما ومتميزا على الصعيد الخارجي، وان بلاده سوف تنظم مؤتمرا استثماريا خلال الأشهر المقبلة تدعو العراق للمشاركة فيه.

انخفاض حجم تداول البورصة في آب الماضي

بغداد /المدى

أعلنت سوق العراق للأوراق المالية عن انخفاض حجم التداول لشهر آب الماضي بشكل كبير إلى أكثر من ٤٠ مليار دينار، فيما قرر مجلس محافظي السوق إيقاف تداول أسهم ١٤ شركة لم تف بمتطلبات الإفصاح وتزويد الهيئة ببيانات عام ٢٠١١

وتداولت السوق خلال آب ٢٦ مليارا و٨٤٣ مليون سهم، بقيمة ٤١ مليارا و٢٢٣ مليون دينار، مقارنة بشهر تموز الماضي الذي بلغ فيه مجموع الأسهم المتداولة ٦٩ مليارا و١٥٩ مليون سهم، بقيمة ٨٩ مليارا و٨٩٠ دينارا، فيما بلغ عدد الشركات المتداولة ٦٥ شركة من أصل ٨٤ مدرجة الكترونيا في السوق.

وسجل معمل إنتاج الخياطة الحديثة أكثر الشركات ارتفاعاً في قيمة التداول يليها العراقية لإنتاج البذور، فيما كانت أكثر الشركات انخفاضاً مصرف دار السلام تليها ألعاب الكرخ السياحية، وبلغت العقود التي تداولها المستثمرون في السوق لشهر آب ٦ آلاف و٥٧٥ عقداً مقارنة بـ١٢ ألفاً و٦٦٩ عقداً لشهر تموز الماضي.

وبلغ نصيب الأسهم المتداولة شراء من قبل المستثمرين غير العراقيين لشهر اب الماضي ٩٠٩ ملايين و٣٦٨ الف سهم بقيمة مليار و٤٥٣ مليون دينار، فيما بلغت الأسهم المتداولة بيعاً ٣٨٥ مليارا و٧٦٧ مليون سهم بقيمة ٤٧٠ مليوناً و٧٧٤ ألف دينار، فيما تم تنفيذ ٥٠٩ عقد شراء و١٣٢عقد بيع من أصل العقود المنفذة.

وشهدت السوق في آب الماضي قرار مجلس محافظي السوق إيقاف ١٤ شركة لم تف بمتطلبات الإفصاح وتزويد الهيئة بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية للعام الماضي ٢٠١١.

ويذكر أن سوق العراق للأوراق المالية أسست في حزيران ٢٠٠٤، وكانت تعتمد من قبل على التداول اليدوي، وفي نيسان ٢٠٠٩ اعتمد التداول الإلكتروني بشكل جزئي من قبل بعض الشركات، وبات التداول الكترونياً للشركات المسجلة فيها سنة ٢٠١٠، وتتداول في السوق ٨٥ شركة تابعة لسبعة قطاعات هي المصرفي، الصناعي، الفندقي، السياحي، الزراعي، الاستثماري، والتأمين والخدمات.

ارتفاع الناتج الإجمالي العراقي بنسبة ٣٣ ٪ خلال السنوات القادمة

بغداد /متابعة المدى

ذكرت وكالة رويترز أن من المتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي المحلي في العراق بنسبة ٣٣ ٪ خلال السنوات الثلاث القادمة.

وأوردت الوكالة في تقريرها المنشور قولا لمظهر محمد صالح نائب محافظ البنك المركزي "أن معدل الزيادة السنوية سيكون ١٠ ٪ على مدى السنوات الثلاث القادمة من خلال زيادة عائدات النفط". مضيفا " لولا النفط، في رأيي، فان الناتج ألأجمالي المحلي لن يتجاوز ٤,٥ بالمائة لكن قطاع النفط يشكل ٦٠ ٪ من الاقتصاد العراقي ".

وتابع صالح "أن النفط يضيف الكثير إلى الناتج الإجمالي المحلي فكل زيادة بمقدار ١٠٠ ألف برميل من الصادرات النفطية يوميا تضيف ٣,٤ مليار دولار سنويا".

وأكد مظهر محمد صالح على انه " يأمل أن يتعدى الناتج الإجمالي المحلي نسبة ١٠ ٪ بعد ثلاث سنوات إذا شهدت القطاعات الأخرى خارج الصناعة النفطية المزيد من الاستثمارات". مضيفا " أن احتياطيات البنك المركزي ستتعدى ٧٥ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وهي في الوقت الحالي تبلغ ٦٧ مليار دولار إذا بقيت أسعار النفط عند معدلاتها الحالية والصادرات تواصل أداء مهامها كما هو متوقع.

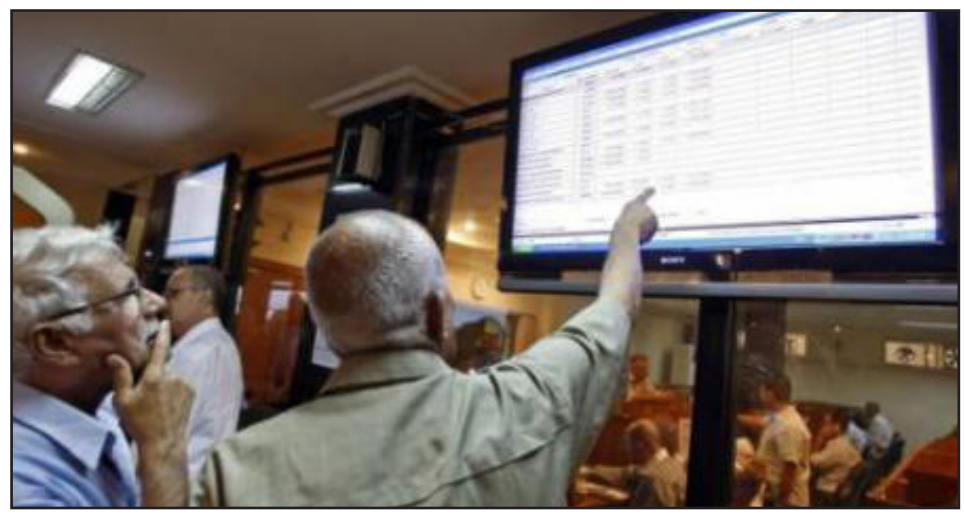

العراق يشارك في اجتماعات المجلس الاقتصادي

بغداد/ المدى

أعلنت وزارة التجارة الأربعاء ان وزيرها سيترأس وفد جمهورية العراق للمشاركة في اجتماعات الدورة ٩٠للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي يعقد في مقر الجامعة العربية بالعاصمة المصرية القاهرة للفترة من التاسع الى الثالث عشر من الشهر الجاري.

وذكر المكتب الإعلامي في بيان صحفي ان "الاجتماعات ستناقش عدداً من البنود المدرجة على مشروع جدول الأعمال ومن أهمها الاستثمار في الدول العربية وإعادة تشكيل هيئة محكمة الاستثمار العربية ومشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي اضافة الى مناقشة قانون استرشادي عربي موحد للحجر البيطري".

ومن الجدير بالذكرأن المواضيع المطروحة سيتم مناقشتها في اجتماعات تسبق الاجتماع الوزاري تكون على مستوى كبار المسؤولين يوم ٩/١٢ وسيتم إقرارها على المستوى الوزاري في اليوم الذي يليه.

البحرية العراقية تضع مسودة قانونها

البصرة /المدى

ناقش مسؤولون وخبراء في شركات الموانئ والنقل البحري وناقلات النفط خلال مؤتمر عقد في البصرة مسودة قانون للخدمة المدنية البحرية، وفي حين أبدى بعض المشاركين تحفظاتهم، طالبوا بتعديل المسودة قبل تقديمها إلى الحكومة.

وقال معاون مدير الشركة العامة للموانئ عزيز هاشم العبيدي لـ"السومرية نيوز"، إن "الشركة عقدت مؤتمراً في المركز الثقافي التابع لها لمناقشة مسودة قانون الخدمة البحرية المدنية بهدف إنضاجها"، مبيناً أن "المسودة استغرق إعدادها أكثر من عام من قبل لجنة تضم ممثلين عن شركات بحرية حكومية منها الموانئ والنقل البحري وناقلات النفط".

ولفت العبيدي إلى أن "مشروع القانون يوفر امتيازات للعاملين في القطاع البحري العام، ويواكب التطورات العالمية في هذا المجال بعد أن ابتعد عنها العراق كثيراً بسبب ضعف وندرة التشريعات البحرية، وضيق الساحل العراقي على وجهات البحار".

وأضاف العبيدي أن "قانون الخدمة المدنية البحرية رقم ٢٠١ لعام ١٩٧٥ فيه الكثير من الثغرات ونقاط الضعف، وعند محاولة تعديله وجدنا إنه بحاجة الى تعديلات شاملة ولهذا قررنا وضع مسودة قانون جديد".

من جانبه، قال مدير قسم السيطرة والتوجيه البحري في الشركة العامة للموانئ هادي جاسم المالكي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مسودة القانون سوف تقدم قريبا الى مجلس رئاسة الوزراء، على أمل أن يحيلها الى مجلس النواب لغرض تشريع القانون"، موضحاً أن "القانون لا يخص العاملين في القطاع البحري الخاص".

من جهته، قال الأستاذ المساعد في كلية القانون بجامعة البصرة علاء عمر محمد في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مسودة القانون تعاني من الضعف، وتتضمن العديد من التناقضات والمصطلحات الفضفاضة"، مبيناً أن "المسودة تفيد بأن الراتب التقاعدي يمنح للمتقاعد أو عياله، ووفق القانون لا نعرف من المقصود بعياله".

بدوره، أكد المشاور القانوني في الشركة العامة للنقل البحري عدي سلمان محمد في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "مشروع القانون يوحي بأنه مكرس لخدمة العاملين في الشركة العامة للموانئ دون غيرها من الشركات البحرية التابعة للدولة"، معتبراً أن "من أبرز التناقضات التي تتضمنها المسودة تحديدها لعمر العاملين في اختصاصات بحرية معينة بـ١٦ سنة فما فوق، في حين ان القانون المدني يفيد بأن الموظف يجب أن لا يقل عمره عن ١٨ سنة".

ويشار إلى أن مسودة القانون وفرت امتيازات مادية ومعنوية كبيرة نسبياً الى العاملين في القطاع البحري العام، حيث تقضي المادة رقم (٣٨) من القانون بمنح "الربابنة والضباط والبحارة الذين يعملون على ظهر وحدات عائمة عاملة في أعالي البحار مخصصات شهرية بنسبة ٢٥٠٪ من رواتبهم الاسمية بصرف النظر عن مقدار رواتبهم"، فيما تشير المادة رقم (٥٥) الى أنه "يجوز للربابنة والضباط العاملين في شركة النقل البحري وناقلات النفط اصطحاب زوجاتهم وأطفالهم الذين هم دون سن الخامسة من العمر على الوحدة البحرية العائمة التي يعمل عليها، على أن لا يزيد عدد السفرات عن ثلاث في كل سنة".

أما الفصل الثامن قبل الأخير من القانون فقد خصص للعقوبات الإنضباطية للضباط والبحارة بمختلف رتبهم، وإحدى العقوبات تنص على أن "الذي يسكر أثناء الواجب يعاقب بعقوبة الحجز لمدة لا تقل عن ثلاثة أسابيع، وقطع الراتب الإجمالي لمدة ثلاثة أيام، ويتم إنزاله من السفينة"، فيما تفيد فقرة أخرى بأن "من يقوم بأعمال تخريبية مقصودة تستهدف السفينة أو حمولتها يعاقب بالفصل أو العزل، ويحجز الفاعل لحين وصول السفينة الى أول ميناء عراقي لتسليمه الى السلطات المختصة".

يذكر أن القطاع البحري العام في العراق يتألف من الشركة العامة للموانئ، والشركة العامة للنقل البحري، والشركة العامة لناقلات النفط، كما تضم محافظة البصرة،، مؤسسات حكومية أخرى لها علاقة مباشرة بالعمل البحري، منها أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية، ومركز أبحاث علوم.